مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد10 العدد01 – جوان 2023

OEB Univ. Publish. Co.

دور البعد العسكري في تحقيق النفوذ الجيوسياسي وفق الاستراتيجية التركية الجديدة.

The role of the military dimension in achieving geopolitical influence according to the new Turkish strategy.

بركاتي كريم [1]*، ساحلي مبروك [2]

[1] جامعة خنشلة، berkati.karim@univ-khenchela.dz

مخبر البحوث القانونية السياسية والشرعية

[2] جامعة ام البواقي، sahlimabrouk.aa@hotmail.fr

تاريخ التسليم: 19-12-2022 تاريخ التقييم: 23-2-2023 تاريخ القبول:9-4-2023

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إحدى القضايا المعاصرة، التي أصبحت محل اهتمام الكثير من الباحثين في الشأن التركي، من خلال ابراز دور البعد العسكري التركي في تحقيق النفوذ الجيوسياسي، وفق توجهات الاستراتيجية الجديدة للسنوات العشرة الأخيرة، مع توضيح العديد من العوامل والدوافع لتبني مبادئ وسياسات ذات نهج جديد افرزتها التغيرات الاقليمية، سمحت بانخراط تركيا في مناطق تشترك معها في الموروث الثقافي والبعد الهوياتي والمصالح الاقتصادية، وفق مرتكزات مقاربة العثمانية الجديدة.

توصلت الدراسة إلى أن هذا التحول حقق لتركيا نفوذا جيوسياسيا في مناطق عمقها الاستراتيجي، ومنافسة القوى التقليدية والصاعدة من الغرب والشرق معا بعد انتهاج سياسة القوة، وبذلك أصبحت تركيا تفرض نفسها كطرف مهم في تحديد ورسم السياسات الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية التركية، العثمانية الجديدة، البعد العسكري، النفوذ الجيوسياسي.

Abstract

This study aims to shed light on one of the contemporary issues, which has become of interest to many researchers in Turkish affairs, by highlighting the role of the Turkish military dimension in achieving geopolitical influence, according to the new strategic directions for the last ten years, while clarifying many factors and motives for adopting the principles of And policies with a new approach produced by regional changes, which allowed Turkey to engage in areas with which it shares the cultural the neo-Ottoman approach.

In conclusion, this transformation achieved geopolitical authoritarianism for Turkey in the areas of its strategic depth, and the competition of traditional and emerging powers from the West and East together after adopting the policy of power, and thus Turkey became an important party in determining and drawing regional and international policies.

Keywords: Turkish strategy, neo- Ottoman, military dimension, geopolitical influence.

*المؤلف المراسل: بركاتي كريم ، الإيميل: berkati.karim@univkhenchela.dz

مقدمة:

تتمتع تركيا بمكانة جيواستراتيجة مهمة في العلاقات الدولية، انطلاقا من موقعها الجغرافي المتميز الذي أهّلها لأن تكون منطقة استقطاب للعديد من التفاعلات والأحداث الدولية عبر التاريخ، لعبت القوة الصلبة دور بارز في تحقيق تلك المكانة، فالبعد العسكري لم يكن بالامر المستجد في استراتيجية تركيا، فالإمبراطورية العثمانية وصلت الى ابواب فيانا بفضل قوتها العسكرية، ليتراجع دور القوة العسكرية في الحقبة الكمالية من تاريخ تركيا الحديث، بفعل العديد من العوامل المباشرة وغيرالمباشرة التي أثرت على خياراتها الاستراتيجية، و من أمثلة ذلك مخرجات بنود معاهدة لوزان لسنة 1923، التي جاءت متوافقة مع النهج التغريبي وتهميش ماضي تركيا الإسلامي الحضاري، تبنت تركيا خلالها سياسة خارجية غلب عليها الطابع الانعزالي والانطوائي، في التفاعل مع مختلف الأحداث الاقليمية والدولية، صنفت من خلالها كدولة متوسطة القوة، ذات دور هامشي في تفاعلات النظام الدولي، وهو الواقع الذي لم يرضي اغلب الاتراك، ما أدى إلى إحداث تعديل في التوجهات الاستراتيجية لتركيا، في مرحلة عرفت بمرحلة مابعد الكمالية، من خلال طرح تصورا مغايرا لبعث الدور التركي على المستوى الإقليمي اولا ثما العالمي أخيرا.

تجسد هذا التوجه في افكار قيادات التيار الإسلامي، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الاسبق نجم الدين أربكان(1926–2011) زعيم حزب الرفاه، الذي بدأ مسارا سياسيا مميز من حيث نشر أفكار وفق نهج مميز في التنشئة السياسية للمجتمع التركي خصوصا فئة الشباب، ما ولد نخبة سياسية دافعت عن هذا التوجه لتحقق انتصارات متلاحقة في تاريخ تركيا السياسي، بلغ ذروته بوصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم سنة 2002، لتشهد تركيا تغييرا جذريا في توجهاتها السياسية، وبعلاقة متعددة الخيارات الاستراتيجية، بدءا بانتهاج سياسة تصفير المشاكل إقليميا، باعتمادها مقاربة القوة الناعمة، و التي مكنتها من تحقيق مكاسب في العديد من المجالات، لتنتقل بعدها السياسة التركية الى اعتماد الطابع التدخلي في القضايا الإقليمية، ويعد النزاع السوري ابرز مثال على ذلك، توالت الأحداث لتشكل المحاولة الانقلابية الفاشلة في اوت 2016 منعرجا حاسما في توجهات الاستراتيجية التركية، بفعل توجيه إهتمامات القيادة العسكرية نحوى الخارج، من خلال توظيف ما حققته من تقدم في المجال العسكري في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة، وبذلك تحولت تركيا إلى لاعب أساسي في القضايا الإقليمية والدولية.

تحاول هذه الدراسة انطلاقا مما سبق، الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى حقق البعد العسكري نفوذا جيوسياسيا لتركيا وفق الاستراتيجية الجديدة؟

ولتبسيط هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الأسس الفكرية التي استند عليها مسار إعادة صياغة الاستراتيجية التركية؟
- فيما تتمثل اهم دوافع التطوير العسكري الذاتي لتركيا؟
- ما هي مظاهر توظيف البعد العسكري في الاستراتيجية التركية الجديدة؟

أهمية الدراسة: وتكمن في الأهمية العلمية والعملية.

الأهمية العلمية: تقدم هذه الدراسة إسهاما علميا أكاديميا، حول متغير البعد العسكري لتركيا والذي لم يتم التطرق اليه في البحوث و الدراسات السابقة، خصوصا في العالم العربي، و بذلك فالدراسة تزود المكتبة العربية بدراسة علمية حول أحد مظاهر القوة التركية.

الأهمية العملية: تكمن في تحديد وتحليل الأسباب المباشرة وغير المباشرة المساهمة في تغيير الاستراتيجية التركية، من الانزواء على الذات إلى اخذ زمام المبادرة، الهادفة لحماية المصالح التركية الآنية والمستقبلية، في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وبذلك يمكن إسقاط نتائج الدراسة على الظواهر المشابهة لها في الدول التي انتهجت أو تسعى لإتباع نفس التوجه.

المناهج والمقاربات: تم الاستعانة في هذه الدراسة بتوليفة من المناهج والمقاربات تخدم الموضوع من حيث التحليل، ومنها المنهج الوصفي التحليلي الملائم لتحليل الدراسة، كما تمت الاستعانة بمنهج دراسة حالة لفهم بعض توجهات وخيارات القيادة التركية في التعامل مع غيرها من الدول، إلى جانب توظيف المنهج المقارن للتمييز بين نقاط التشابه و الاختلاف في الاستراتيجية التقليدية والجديدة لتركيا، كما تمت الاستعانة بالمقترب النظمي الذي يبرز تأثير البيئة الداخلية والخارجية في صياغة الاستراتيجية التركية، الى جانب مقاربة العثمانية الجديدة ونظرية العمق الاستراتيجي لفهم توجهات صانع القرار بتركيا.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور رئيسية بالإضافة الى مقدمة وخاتمة:

- أولا: مفهوم العثمانية الجديدة ودورها في التغير الاستراتيجي لتركيا.
- ثانيا: دوافع التطور العسكري التركي.
- ثالثا: مظاهر توظيف البعد العسكري في الاستراتيجية التركية الجديدة.

أولا: العثمانية الجديدة و دورها في التغير الاستراتيجي التركي:

شهدت الجمهورية التركية منذ نشأتها تيارين فكريين متعارضين، تعاقبا على الهيمنة على الحياة الاجتماعية والسياسية، يعرف بتيار الكمالية، نسبتا إلى "مصطفى كمال أتاتورك" (1881– 1938)، والذي ميز الفترة الزمنية الممتدة من 1923 إلى 1983، تميز هذا التيار بالنزعة التغريبية، حاول من خلالها إزالة آثار المرحلة العثمانية، بإعتبارها السبب الأول في تخلف الأمة التركية، حيث رأى في التوجه نحو الغرب محاولة لتحقيق التحديث، حيث صاغ هوية جديدة للجمهورية قائمة على ستة مبادئ رئيسية وهي الجمهورية، القومية، الشعبية، والعلمانية، والدولتية، والثورية(Ataman, 2000).

أما الثاني فيتجسد في تيار الإسلام السياسي، أو تيار مابعد الكمالية، والذي مثله حزب الرفاه بقايدة نجم الدين اربكان، الذي شكل حاضنة سياسية للاتجاهات الفكرية ذات الخلفية الإسلامية، فالنزعة الكمالية التغريبة لم تنجح في القضاء على المكون الإسلامي المتجذر في البيئة الاجتماعية والسياسية التركية، الأمر الذي ساهم في إعادة تكوين تيار سياسي إسلامي، تجسد من خلال مظاهر متنوعة (جمعيات، أحزاب سياسية ...إلخ)، تمخض عن هذا التوجه تصورات حول الدور الخارجي للدولة التركية، شكلت في مجموعها ما يعرف اليوم بالعثمانية الجديدة.

العثمانية الجديدة تعكس توجها فكريا يسعى لتجديد الخيارات الإستراتيجية لتركيا، في الدفاع عن مصالحها القومية داخليا وخارجيا، وفق منطلقات جيوستراتيجية، تقوم على ثلاثة أسس(غانم، 2009):

1- المصالحة مع الماضي الإسلامي والاعتزاز بالماضي العثماني متعدد الثقافات والأعراق.

2- التخلص من صور الضعف والشعور بالنقص تجاه الأخر، والإحساس بالعظمة المستمد من التاريخ العثماني.

3- التغير نحو الشرق في بناء علاقات متوازنة دون قطع الصلة مع الغرب، وفق متطلبات المصلحة القومية.

تجدر الإشارة إلى أن العثمانية الجديدة كمقاربة تعود جذورها لأفكار رئيس الوزراء التركي تورغوت اوزال 1984-1989، الذي نادى الى ضرورة انفتاح تركيا على العالم الاسلامي مع حفاظها على تحالفها مع الغرب، فحسبه كان لابد على تركيا بالقيام بدور حيوي وفاعل، اي الانتقال من الديبلوماسية السلبية المقتصرة على ردود الافعال الى الديبلوماسية الايجابية القائمة على المبادرة كفاعل حيوي متجاوزة اطروحات المقاربة الكمالية القائمة على العزلة والانكفاء على الذات، في حين يشير الباحثون الى ان جنكيز تشاندار الذي شغل منصب مستشار رئيس الوزراء في عهد تورغوت اوزال هو اول من عمد للتنظير للعثمانية الجديدة الأوزالية(محمد، 1997، صفحة 18)، حيث جاءت افكاره متزامنة مع التغيرات التي شهدها العالم ككل من سياسة الانفراج الدولي بين المعسكرين الى نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه، الامر الذي ادركه جينكز تشاندار و اتخذه منطلقا لتوجه تركيا نحو الشرق التركماني.

يؤكد الباحثون الى انه لم يتم تبني العثمانية الجديدة منذ بداية ظهورها، ضمن الخطاب الرسمي للدولة التركية، فقد سبق للرئيس رجب طيب أردوغان التصريح بان: "**مصطلح العثمانية الجديدة مغلوط ولا احبذ استخدامه فضلا عن انه تعبير خاطئ يبستر الماضي وينتقص من قدره كما انه يستدعي الى الذاكرة مرحلة اندثرت ولا سبيل إلى احيائها وان جاز لنا ان نتعلم دروسها ونستفيد منها**"(هويدي، 2009)، وقد اعتبر هذا التصريح على انه إحدى صور تجنب التصادم مع المؤسسة العسكرية، ليتم لاحقا تبني العثمانية الجديدة ضمن الخطاب الرسمي التركي وفق نظرتين مختلفتين، حيث يرى ميشال نوفل ان إحياء تركيا للأسلوب العثماني في كيفية إدارتها للعلاقات الاقليمية والدولية جرى بما استوحته من تاريخها يتجلى في محاولات السيطرة السياسية و النفوذ الجيوسياسي، وليس التوسع من المنظور الامبريالي، فأولويات الهدف هو البحث عن مصالح اقتصادية(الجميل، 2015، صفحة 205)، كما يرى وزير الخارجية الاسبق "داود اوغلو" بان العثمانية الجديدة في معناها ومضمونها هي تصور لتسوية جميع الخلافات مع دول الجوار، وفق ما يعرف بسياسة تصفير المشاكل، وذلك ما تناوله خلال محاضرة القاها في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يوم 02سبتمبر2009، حيث استهل محاضرته بتعريف الضمير "نحن"، أكد أن استخدام الضمير نحن المقصود به كل من الأتراك والعرب المسلمين وغير المسلمين ابناء شعوب المنطقة الذين يتقاسمون تاريخا واحد وتراثا مشتركا ويتطلعون إلى غايات واحدة، كما شدد ان الضمير "نحن" لا يقصد به الأتراك فقط ولا يستبعد غيرهم بل يجمع

الكل، وذكر معاناة استخدام الدولة القومية كمفهوم للتباعد وليس للتقارب في جغرافيا لا يمكن تغييرها(غانم، 2009)، حسب داود اوغلو فالعثمانية الجديدة لا تعني بعث السياسات التوسعية للدولة العثمانية ولا العودة للماضي بهذا المعنى.

يؤكد داود أوغلو ما ذهب اليه ميشال نوفل من ضرورة انفتاح تركيا على المحيط الدولي وفق مراحل على ثلاث ساحات تاثير جيوسياسي وهي:

– المناطق البرية القريبة والمتمثلة في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.

– الأحواض البحرية القريبة والمتمثلة في البحر الاسود وشرق المتوسط والخليج العربي وبحر قزوين.

– المناطق القارية والمتمثلة في أوروبا وشمال إفريقيا وجنوب و وسط و شرق اسيا(يوسف، 2015، صفحة 35).

اما عن تصور الرئيس أردوغان لمفهوم العثمانية الجديدة فيرى بأنها مسار لبعث الخلافة العثمانية، من خلال استعادة موطئ قدم في الولايات العثمانية السابقة، وقد تجسد ذلك من خلال دعمه السياسي والفكري لتنظيم الاخوان المسلمين الذي اعتبره آلية تنفيذية لهذا التوجه، ضمن استراتيجية متعددة الأبعاد تعبر عن روح العثمانية الجديدة، معتمدا تجربة التوسع العثماني كأساس ملهم لها سواء من خلال النفوذ أو الاحتلال المباشر*، فالاستراتيجية التركية الجديدة في جوهرها تسعى إلى إعادة السيطرة والانتشار في مناطق النفوذ العثماني(فلاح و العضالية، 2011، صفحة 120).

يمكن القول انطلاقا مما سبق بان العثمانية الجديدة مكنت تركيا من الدفاع عن توجهاتها الجديدة، من خلال المزج بين العناصر القومية والتاريخية التركية، بينما نجد معارضي هذا التيار الفكري يحاجج بان مفهوم الإسلام الذي يتبناه أنصار العثمانية الجديدة ليس ظاهرة جديدة من الناحية التاريخية، كما ان الامبراطورية العثمانية تمثل سلسلة من الهزائم العسكرية، سواء في حروب البلقان او الحرب العالمية الاولى، وان الانتصار الوحيد هو حرب الاستقلال بين اليونان وتركيا بين عامي 1919و1922 التي قادها مصطفى كمال اتاتورك. لقد ساهم في بعث العثمانية الجديدة عدم قضاء المقاربة الكمالية على العثمانية التقليدية كإيديولوجية سياسية، لقد بقيت حية في وجدان الاتراك ولديها القدرة على البعث من جديد مع توفر مقومات إعادتها الى الساحة السياسية من جديد(Ataç, 2018)، ففئات الشعب التي ارتقت مكانتها في السياسة المحلية لم تكن العلمانية البعيدة عن ثقافتها الإسلامية الريفية محط اهتمامها، بل كان مقدارا من الديمقراطية توفر لها طموحا كبيرا في تلاؤمها مع استبداد الجيش والمؤسسة العسكرية لتحقيق الهدف الاسمى وهو إعادة إحياء التراث العثماني، ويحاجج هؤلاء بان تركيا تصرفت بادنى من امكانياتها اقليميا وعالميا منذ تأسيسها، من خلال عدم استغلالها لخصائصها الجيوستراتيجية التي تمنحها ميزة تنافسية تجاه الفواعل الاخرى(اتامان، 2018).

ان تركيا في ظل سلطة حزب العدالة والتنمية، و من خلال توظيفه لمقاربة العثمانية الجديدة قطعت اشواط كبيرة في استعراض القوة الناعمة، كما انها قد حافظت على مكانتها كجسر يربط الشرق بالغرب، فهي تعتبر امة اسلامية من جهة، ودولة علمانية تتمتع بنظام ديمقراطي من جهة اخرى، غير ان كل هذا لم يغن تركيا عن

مواصلة مسارها اتكريس نفوذها الجيوسياسي الإقليمي، واستمرارا لذلك فقد انتقل صناع القرار في تركيا، إلى توظيف القوة الصلبة لتحقيق ذلك، حيث يشكل العمل العسكري أهم مظاهر هذا التحول، خصوصا مع النتائج المحققة في مجال اكتساب تيكنولوجيا الصناعة العسكرية، وسعيها لتنويع مصادر التزود بالمعدات والتكنولوجيا العسكرية، في محاولة لتجنب المساومات، الساعية لتعديل توجهات السياسة الخارجية التركية حول العديد من القضايا الإقليمية، مثل غزو العراق في 2003، القضية الكردية، العلاقات الاستراتيجية مع روسيا وغيرها من الملفات والقضايا الإقليمية والدولية.

يرى الباحثون مثل المفكر "آصف بيات" بان العثمانية الجديدة وفق هذه المنطلقات الفكرية تعتبر استراتيجية غير دقيقة تم استحضارها من ماضي الإمبراطورية العثمانية(أبومازن، 2018، صفحة 13)، كما ان توظيفها يخلق اشكالين في السياسة الداخلية والخارجية:

أولا: يعكس مفهوم العثمانية الجديدة حالة توتر بين الدين والقومية التركية، حيث ساد الاعتقاد بان العثمانيين الجدد، يسعون لإستبدال النزعة الكمالية للدولة التركية بهوية اسلامية تستمد خلفيتها الفكرية والتاريخية من تاريخ الامبراطورية العثمانية(Danforth, 2020)، وهو ما ينفيه انصار اتجاه العثمانية الجديدة، على اعتبار ان هذا الاشكال تم تجاوزه، من خلال التكيف الذي ادى الى اندماج متزايد، بين عنصري الدين والقومية في البيئة و السياسة التركية.

ثانيا:إشكالية التوظيف الدولي لهذا التوجه، مما يصعب على الغرب فهم توجهات الاستراتيجية التركية.

ثانيا: دوافع التطور العسكري التركي:

تعود دوافع تطوير القدرة العسكرية لتركيا الى الحقبة الكمالية، بسبب ما شهدته من تراجع لمكانة تركيا اقليميا ودوليا، و هو الواقع الذي ترى فيه النخبة السياسية بانه لا يتماشى مع مكانتها الجيوستراتيجية، الامر الذي ادى بأنصار العثمانية الجديدة الى العمل على بعث القوة العسكرية التركية لاستعادة مكانتها في العلاقات الدولية، ومواكبة مختلف المستجدات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فالاستعداد العسكري للدولة، المظهر الرئيسي لقوتها الوطنية، و آلية اساسية لتنفيذ توجهاتها الاستراتيجية، يرتبط هذا العامل بمذاهب تعمل على تطويره بما يتوافق و ضمان الجاهزية العسكرية لمجابهة مختلف التحديات وصد التهديدات، ويمكن قياس درجة الاستعداد العسكري للدولة، من خلال مجموعة من المؤشرات، تتمحور حول:

- التقدم التكنولوجي في انتاج وتحديث الاسلحة و وسائل جمع المعلومات وتحليلها.
- القدرة على التخطيط الاستراتيجي الذي يتوافق مع طبيعة التهديدات التي تواجه الامن القومي.
- التقييم الدوري الكمي والكيفي لكفاءة القيادات العسكرية و القدرات القتالية ونوعية التدريبات.
- السرعة في الاستعداد والتعبئة القتالية.
- مدى تماسك وتوافق الجبهتين المدنية والعسكرية(بونوار، 2020).

يساهم توفر هذه المؤشرات في زيادة فرص بناء جيش عصري، يساعد على تكريس دور الدولة على المستوى الدولي، عكس الدول ذات الجيوش الصغيرة، قليلة الفعالية والتي لا يمكنها لعب ادوار على المستوى

الدولي، في القضايات التي تحتل فيها المتغيرات العسكرية، المكانة الأساسية (الأمن و الدفاع الوطنيين، إدارة الأزمات، مهام حفظ السلام، وغيرها من القضايا)، فالقوة العسكرية هي احدى مؤشرات القوة الكامنة في زمن السلم، وابرز مظهر للقوة الحقيقة في زمن الحرب، فهي تساهم في التكيف مع مختلف التغيرات على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما تساهم في تحديد مخرجات العملية الاقتصادية والسياسية، وما ينتج عنها من قرارات، تحدد سير علاقات الدولة في محيطها الخارجي بما يخدم مصالحها(أوغلو، 2010، صفحة 60).

في اعقاب سقوط جدار برلين و تغير بنية النظام الدولي، تحولت الهواجس والتحديات التي تواجه تركيا، فالمخاطر التي كان مصدرها الإتحاد السوفياتي تلاشت، كما ان الوضع الدولي الجديد احادي القطبية، يثير مخاوف جديدة حول مدى جدية تعامل الغرب مع تركيا، خصوصا وان اتفاقيات التعاون بين تركيا والغرب شهدت العديد من عدم الإلتزام الغربي، فقد كانت تركيا إحدى اهم ركائز حلف شمال الأطلسي، لإحتواء المد الشيوعي جنوبا، إلى جانب النرويج شمالا، خلال مرحلة الحرب الباردة، الوضع الذي ابقى على تركيا في مجال دول الاطراف في السياسة العالمية، و هو الواقع الذي ارادت القيادة التركية الجديدة تغييره و التحول الى احدى دول المركز، وتوظيف امكانياتها الجيوستراتيجة من أجل المبادرة ولعب دور فاعل في مختلف القضايا الاقليمية والدولية، والذي يتحقق من خلال استقلالية تركيا في مجالها العسكري(يوسف، 2015، صفحة 16).

تنطلق كلها من رؤية حضارية لاجل تحقيق توازن دقيق للقوة كنتيجة امر واقع، من اجل التحرر والانعتاق والتوجه نحو اثبات وجودها، يتم ذلك من خلال تبني هذه المفاهيم التي تهتم بابتكار الحلول و إنتهاج مقاربات لفهم الاحداث وايجاد مخرجات لها(الفقيه، 2010).

إن المكانة التي تتمتع به تركيا ضمن حلف شمال الأطلسي، كاحد أكبر جيوش الحلف من حيث تركيبته البشرية، وكذلك الغطاء الأمني الذي يوفره لها في مواجهة التهديدات العسكرية، بموجب المادة 05 من معاهدة واشنطن 1949، لم يمنع تركيا من دخولها في مسار تحديث قواتها المسلحة بهدف تحقيق استقلاليتها العسكرية، والعمل على تحقيق أمنها ومصالحها الوطنية، خارج إطار التحالف الأطلسي، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب والمحطات التاريخية، التي كان لها الأثر البالغ على العملية السياسية الداخلية، في المجال العسكري بشكل خاص ومنها:

1-**الخلاف التركي الامريكي سنة 1965:** نشأ هذا الخلاف اثر الاحداث الدامية، التي شهدتها قبرص في عام 1963 ،بين مسلمي الجزيرة الاتراك والمسييحين اليونان، حيث طلبت في مارس 1964 تركيا عقد اجتماع لمجلس حلف شمال الاطلسي، والذي بدوره أحال الطلب إلى هيئة الامم المتحدة، مع الابقاء على جهود الحلف في التوصل الى حل بين الطرفين التركي واليوناني، وفق مقتضيات المادة الاولى من معاهدة الحلف. كما ابلغت الولايات المتحدة كل من تركيا واليونان بانها ستتخذ اجراءات عسكرية ميدانية، لمنع وقوع الحرب بين الدولتين.

تجسيدا لذلك فقد اعلنت الولايات المتحدة، تكليف الاسطول السادس الامريكي، بتأمين قبرص ضد أي تدخل تركي محتمل، وهو ما اعتبره الجانب التركي، بمثابة التهديد المباشر، وفق ما تضمنته رسالة الرئيس

الامريكي ليندون جونسون إلى تركيا، والتي جاء فيها أن التدخل التركي يؤدي إلى حرب مباشرة مع اليونان، تكون من تبعاته تدخل الإتحاد السوفياتي حليف النظام القبرصي، أكد الرئيس الأمريكي انه في هذه الحالة الحلف الأطلسي لن يدافع عن تركيا(دني، 2014، صفحة 150). وهو ما اعتبرته تركيا مخالفا لمبادئ الحلف، لا سيما الدفاع المشترك، المنصوص عليه في المادة 05 من معاهدة الحلف في واشنطن سنة 1949، هذا ما صرح به الرئيس التركي عصمت إينونو: "**جاء في قسم من رسالتكم بانه نتيجة لتدخل السوفيات في قبرص فان دول الحلف لن تدافع عن تركيا، ولكن المبادئ الاساسية للحلف تخالف ماذهبتم اليه**"، كما اشار المسؤول التركي الى انه تم ابلاغ دول الحلف عن نية تركيا في التدخل في قبرص عند تجدد الاشتباكات في 25 جانفي1963 (يحي و مهنا، 1981، صفحة 205).

بناءا على ذلك، كان لزاما على القيادة التركية، تبني مقاربة تقوم على التخلص من التبعية التركية للغرب، في مجال الدفاع والأمن الوطنيين، فهذا الخلاف كان بمثابة اختبار حقيقي، لمكانة تركيا في المعادلة الامنية الغربية، فعلى الرغم من عضويتها في حلف شمال الأطلسي، الا ان هذا الأخير أظهر خلال هذا الخلاف، ميلا لدعم الموقف اليوناني من المسألة القبرصية، و هو مايفسر التوجه التركي نحو تحقيق استقلالية أكبر، عن المنظومة الدفاعية الأطلسية.

2-**الازمة القبرصية سنة 1974:** بدأت الازمة باجتياح للقواتالتركية لجزيرة قبرص، بداعي حماية الاقلية المسلمة فيها من اضطهاد الاغلبية اليونانية. وتم ذلك في اعقاب الانقلاب في قبرص، والتحول نظرة القيادة العسكرية اليونانية حول حل آلية حل المشكلة القبرصية، في ظل توسع رقعة القبارصة الاتراك(يحي و مهنا، 1981، صفحة 214)، على اثر ذلك فرضت الولايات المتحدة الأمريكية ما بين سنتي 1975 الى 1978 حظراً لتوريد الأسلحة لتركيا في الوقت الذي كانت تعتمد فيه تركيا لفترة طويلة وبشكل شبه كامل على دول الناتو لتزويد جيشها.

تعكس هذه الازمة، تصورات القيادة التركية حول المسألة القبرصية، المتمحورة حول احقيتها التاريخية في الجزيرة، و واجباتها الاخلاقية تجاه سكانها الأتراك. و من جهة أخرى فقد كانت دافعا نحو بداية العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي في المجالات الدفاعية والاستراتيجية، وذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات العسكرية الوطنية، وتقليص التبعية للموردين الأجانب، بالأسلحة والمعدات العسكرية.

3-**انطلاق عملية الانتاج العسكري عام 1985 :**

كانت البداية الفعلية لهذا التوجه سنة 1985، حيث عمل الرئيس أوزال في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، على اتخاذ خطوات مهمّة جدًّا، وحقّق تغييرًا شاملًا يمكن وصفه بالتنوع والتحرر في السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء، وضع من خلالها حدًّا لأحكام العلمانية بخصوص مفاهيم مثل حرية الفكر وحرية الدين والهندسة الاجتماعية من قبل العلمانية(Devrim, 2013).

في هذه المرحلة عرفت تركيا نشأة عدة شركات متخصصة في الانتاج العسكري، تمثل ذلك في :

أ- تأسيس شركة صناعة الطائرات التركية TUSAS Aerospace Industries TAI في عام 1973، تحت رعاية وزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية، وذلك من أجل تقليل الاعتماد على الاستيراد من الدول الأجنبية. وكجزء من إعادة الهيكلة لشركات تصنيع السلاح لعام 2005، اندمجت TAI و TUSAS لتشكيل شركة صناعة الطيران التركية(TEI) ، والتي أصبحت شركة رائدة في صناعات الطيران التركية. تقع TAIفي أنقرة، وهي من أكبر منتجي الأسلحة في العالم، وتحتل المركز 72 وفقا لـ.Defense News وتعمل الشركة على صناعة الطائرات ذات الأجنحة الثابتة والدوارة، بالإضافة إلى صناعة الطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية العسكرية(الشاغل، 2021، صفحة 11).

ب- تاسيس شركة Aselsan والتي تعد من أكبر شركات الأسلحة في تركيا وتحتل المرتبة 58 عالمياً وفقا لـ .Defense News، تأسست Aselsan في عام 1975 لغرض إنتاج معدات الإتصالات، وفي عام 1980، سلمت أول جهاز لاسلكي من طراز Manpack و Tank Tank للجيش التركي، تلاها أول طلب للتصدير في عام 1983 ، وبعدها أنتجت صواريخ مخصصة لطائرات16-F ، وصواريخ .Stingerوبعد ذلك أصبحت أنظمة الرادار والأنظمة الكهروضوئية جزءا من مجموعة منتجات الشركة في أوائل التسعينات، ومنذ عام 1990 تم دمج منتجات Aselsan في كل أنظمة الأسلحة للقوات المسلحة التركية.

جـ- تأسيس شركة Roketsan في سنة 1988، و التي كانت تهدف لتحقيق الريادة التركية في مجال تصميم وتطوير صناعة الصواريخ و ملحقاتها، يعتبر نظام صواريخ ستينغر ضمن اول مشروع مشترك مع الاتحاد الاوروبي مع مطلع التسعينات، كما طورت في ذات السياق مجموعة من الصواريخ TR-107 و TR-122ذات مدى 11 كم و 40 كم على التوالي، الى جانب قاذفة صواريخ سكاريا متعددة الأسطوانات (MBRL)، وصواريخ UMTAS وصواريخ OMTAS المضادة للدبابات(الشاغل، 2021، صفحة 14) .

4-انطلاق عملية التطوير العسكري:

شهدت تركيا مع بداية 1998 امتلاك شركات انتاج العتاد العسكري، ففي هذه الفترة التي اصبحت تركيا تمتلك فيها 1500 شركة، متخصصة في الصناعات العسكرية(الشاغل، 2021)، فحسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي للأبحاث، احتلت تركيا المرتبة 13 في قائمة الدول المصدرة للأسلحة (béraud-sudreau, da silva, kuimova, & wezeman, 2020, p. 05)، كما شهدت تركيا منذ 2015 تطورات ونقلة نوعية في الصناعات العسكرية ساهمت بها ثلاثة عوامل:

العامل الأول: توصل القيادة التركية من خلال تجاربها التاريخية، الى قناعة مفادها أنه لا يمكن أن تكون قوة إقليمية في ظل غياب قوة عسكرية مستقلة، ولا يتم ذلك الا من خلال تبني مقاربة تركية قوامها الاعتماد الذاتي في بناء القوة العسكرية.

العامل الثاني : دور تأثير التغيرات الاقليمية الأخيرة، وما خلفته من بيئة امنية يميزها عدم الاستقرار، مثل التطورات المصاحبة لاكتشاف مصادر الطاقة في شرق المتوسط، الى جانب ما تشهده البيئة الإقليمية المحيطة

من الفوضى و عدم الاستقرار مثل سوريا، العراق، وليبيا، هذا فضلاً عن تردد الحلف الاطلسي في مساعدة تركيا لمجابهة التهديدات التي افرزتها هذه البيئة، كالإرهاب ونشاط مسلحي الاكراد و مسألة اللاجئين.

العامل الثالث :القيام بعمليات عسكرية خارج الحدود التركية، هدفها مكافحة التهديدات الأمنية وتوجيه انظار القيادة العسكرية و فائض القوة نحوى الخارج، وفق المقاربة الامنية الايجابية، فمنذ أوت 2016، وعلى خلفية محاولة الانقلاب في 15 جويلية 2016، عمدت الى إعادة الهيكلة الشاملة للنظام السياسي التركي، تم من خلالها إلحاق الصناعة العسكرية بالرئاسة التركية، كما قامت على إثرها تركيا بعدة عمليات عسكرية في شمالي سوريا والعراق، ضد تنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني، خلفت هذه العمليات العسكرية ردود افعال معارضة من طرف بعد الدول الغربية، خصوصا عملية "نبع السلام"، ما دفع تلك الدول الى وقف توريد بعض الأجزاء المستخدمة في الصناعات العسكرية لتركيا.

وعموما يمكن أن تساهم القاعدة الصناعية العسكرية المتطورة بزيادة القوة الإقليمية لتركيا من خلال :

أولاً :تحقيق استقلالية في الصناعات العسكرية بما يساهم في بناء قوات مسلحة تركية بمنتجات محلية

ثانيا :التوجه نحوى التصدير في المجال العسكري لزيادة الدخل القومي، وتحقيق تعاون سياسي عسكري بين تركيا والأطراف الدوليين .

خلال هذه الفترة ما بين 2015 الى 2021، انفقت تركيا ما يزيد عن 55 مليار دولار لتطوير قطاعها العسكري، و تعزيز اكتفائها الذاتي في سبيل مواجهة أي حظر محتمل على وارداتها من الأسلحة، وقد غطت الصناعة العسكرية المحلية التركية، خلال 2021 نسبة 70٪ من المتطلبات العسكرية للدولة ، مقارنة بـ 45٪ فقط في 2015(الشاغل، 2021)، وتهدف تركيا إلى جعل صناعتها الدفاعية، مستقلة بنسبة 100٪ بحلول عام 2053(béraud-sudreau, da silva, kuimova, & wezeman, 2020).

يمكن ان تحقق تركيا من خلال هذه القوة العسكرية الى جانب المشروع الاستراتيجي الهادف، دورا اقليميا ودوليا بارزا، خصوصا في ظل توفر نظام سياسي قوى و صعب الاختراق من الداخل، الى جانب الدفاع عن مصالحها الوطنية في المجالات الطاقوية، مع توالي الإكتشافات في منطقة شرق المتوسط. بالإضافة إلى ممارستها لنفوذها في بيئة تملك فيها ميزة تنافسية، في ظل فراغ امريكي وتمدد روسي، ان وجود فائض في القوة العسكرية، يعد عامل نجاح للتصور التركي الجديد، فتحويل فائض القوة نحوى الخارج، هو موعد للتحول في الاستراتيجية التركية لتحقيق نفوذها الجيوسياسي على الصعيد الاقليمي والدولي، بعدما تم تحقيقه من مكاسب اقتصادية وسياسية، جراء توظيف القوة الناعمة في بداية حكم حزب العدالة والتنمية سنة 2002.

ثالثا: مظاهر توظيف البعد العسكري في الاستراتيجة التركية الجديدة:

تمكنت تركيا من لعب دور اقليمي ودولي متزايد، من خلال توظيفها للبعد العسكري في الاستراتيجية الجديدة، جاء ذلك في اعقاب ما تم تحقيقه من مكاسب، بفضل سياسة القوة الناعمة في الجوار الاقليمي، والذي ارتكز اساسا على الترويج لمشروع التركي الحضاري، يمزج بين القومية التركية و الخلفية الاسلامية، فوفقا لاستطلاع الرأي العام سنة 2017 والذي اجري في 12 دولة في منطقة الشرق الاوسط تظهر ان ترويج الرئيس

اردوغان للقومية التركية والاسلام السياسي حقق مكاسب جيواستراتيجية(Sarfati, 2019)، يعتبر هذا النموذج محفزا لمقاربة تركية تنقيحيه لمختلف الديناميات الخاصة بالأمن الاقليمي، ترجع جذورها الى بنود الميثاق الوطني (MISAK–I MILLI)، و هو ميثاق يحتوي على ستة قرارات رئيسية اصدرها البرلمان العثماني في سنة 1920، يطالب من خلالها بأراضي تمتد من شرق تراقيا (جزء من اليونان حاليا) و جزيرة قبرص وجزر بحر ايجة واجزاء من شمال سوريا وشمال العراق وكل اقليم ارمينيا الحالي واجزاء من جورجيا(Sarfati, 2019)، غير ان المقاربة التنقيحية التركية، تنتهج توجه غير توسعي في الجوار الاقليمي، بل تسعى لتحقيق نفوذ جيوسياسي ينافس تواجد القوى الدولية والاقليمية في هذه المناطق، من خلال اعادة الانتشار التركي والتواجد في اقاليم الامبراطورية العثمانية سابقا، كما يؤكدون بان احباط كل محاولات تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوروبي عامل شجع الرئيس التركي على الدفاع عن مصالحه القومية في مسار اخر وفق تعريف جديد للمصالح العليا للجمهورية التركية

لقد وصل صدى هذه الاطروحات الفكرية الى المؤسسة العسكرية، دليل ذلك ما جاء في خطاب رئيس هيئة اركان القوات المسلحة التركية، الجنرال " إيلكر باشبوغ" الذي عبر فيه عن رؤية جديدة اكثر انفتاح للقيادة و الشعب التركي، لقد تجنب في الخطاب استخدام تعبير الهوية التركية، التي تشير الى القومية التركية وفق المقاربة الكمالية، وبهذا تكون المؤسسة التركية قد تخلت عن احدى اهم ثوابتها في التركيز على القومية التركية، والانتقال من الاهتمام بالحياة السياسية الداخلية، الى اخذ زمام المبادرة في القضايا والمسائل الاقليمية، والتخلي عن المقاربة السلبية الى اعتماد مقاربة اكثر ايجابية، لمواجهة مختلف الديناميات الاقليمية والعالمية(غانم، 2009)، تجسد ذلك في مختلف الاتفاقيات والتحالفات والتدخلات العسكرية التي قامت بها تركيا، خلال الفترة الممتدة من 2010 الى يومنا هذا، كحتمية افرزتها طبيعة التغييرات الجيوسياسية، خصوصا في ظل ما عرف بالربيع العربي،(قدورة، 2021، صفحة 123) ،ومن نماذج هذا التوجه الاستراتيجي في توظيف البعد العسكري للرئيس اردوغان العديد من التدخلات و الاتفاقيات نذكر منها:

1- التدخل العسكري المباشر بدافع حماية الامن القومي:

➢**التدخل في شمال العراق:** يبرر الاتراك التدخلات العسكرية المباشرة في العراق، بحماية امنهم القومي ضد تهديدات الانفصاليين الاكراد الذين يتخذونا من شمال العراق قاعد خلفية لهم، لقد احتفظت تركيا بحضورها العسكري في شمال العراق، من خلال استمرار تواجد احدى عشرة قاعدة عسكرية، تنفذ انطلاقا منها القوات التركية عمليات عسكرية، يغيب فيها احيانا التنسيق مع الحكومة العراقية المركزية، أو مع حكومة كردستان العراق (على اعتبار أن هذه القواعد منتشرة في أقليم كردستان العراق)، وكان اخر هذه العمليات عملية مخلب النسر في جوان 2020(قدوري، 2021، صفحة 59)، ان التوغل التركي في شمال العراق، تم وفق اتفاقية بين الحكومة العراقية ايام الرئيس صدام حسين، وبين الحكومة التركية سنة 1984، جددت في 1995 على ان ينتهي العمل بها بحلول عام 2014، استغل الجانب التركي تدهور الاوضاع في العراق للاستمرار بالعمل بها، حيث تسمح له الاتفاقية بدخول القوات التركية في الاراضي العراقية بعمق 20 كلم.

من نتائج هذا التدخل العسكري، تحقيق تواجد ميداني بالعمق العراقي، ومزاحمة التواجد الجيوسياسي للقوى الدولية والاقليمية الاخرى، الى جانب تقليص مساحة نفوذ حزب العمال الكردستاني، ومنع اقامة تواصل جغرافي مع اكراد الشمال السوري.

➢**التدخل في سوريا:** لقد تدخل الجيش التركي في سوريا عدة مرات لتنفيذ عمليات عسكرية هجومية، يرى انها عمليات لملاحقة القوات الكردية في المنطقة، حيث شن الجيش التركي عملية درع الفرات في اوت 2016 بعد قرابة شهر من الانقلاب الفاشل بتركيا(قدورة، 2021)، وكان التدخل الثاني سنة 2018 وسميت العملية العسكرية بغصن الزيتون، جاءت العملية لملاحقة عناصر قوات سوريا الديمقراطية الكردية، اما التدخل الثالث فكان في عام 2019 سميت بعملية نبع السلام ، اما العملية الرابعة فكانت الاعنف من بين التدخلات العسكرية التركية في سوريا،سميت بدرع الربيع، وشهدت مواجهات مباشرة مع الجيش السوري النظامي في مناطق خفض التصعيد(DANFORTH, 2020).

حقق التدخل التركي في سوريا نتائج تخدم الطرف التركي، حيث تم منع القوات الكردية من السيطرة على الشمال السوري، ومنع تحقيق امتداد جغرافي للمناطق الكردية نحوى البحر المتوسط، بما يعيق اقامة كيان سياسي مستقل وهو ما يشكل قطيعة جغرافية مع سوريا، والتي تعد بوابة تركيا للولوج الى العالم العربي.

ان التواجد العسكري التركي في كل من العراق و سوريا لا يرتبط بأبعاد امنية تتعلق بخطر مسلحي الاكراد الانفصاليين فحسب، بل هناك اسباب مرتبطة بحسابات جيوسياسية تتمثل في تحقيق توازن عسكري داخل العراق و سوريا مع القوى الاخرى التي وجدت موطئ قدم لها بعد انهيار نظام الرئيس صدام حسين في العراق، وهما كل من الولايات المتحدة وايران، ما ينطبق على العراق ينطبق على سوريا، فتركيا تسعى الى اثبات وجودها الجيوسياسي لمنافسة كل من روسيا ايران من جهة والولايات المتحدة من جهة اخرى.

2-التدخل العسكري المباشر وفق اتفاقيات وتحالفات بين دول تمثل العمق الاستراتيجي لتركيا:

➢**التدخل في ليبيا:** وقعت تركيا مع نهاية 2019 اتفاقية مع حكومة الوفاق الوطني بطرابلس، تحدد بموجبها المناطق الاقتصادية الخالصة الليبية التركية في شرق المتوسط، في مقابل ذلك تقدم تركيا، مساعدات عسكرية لحكومة الوفاق الليبية تتمثل في ارسال مستشارين وقوات واليات عسكرية، في مواجهة قوات الجنرال خليفة حفتر، وبموجب هذا الاتفاق أيضا، بدأت تركيا عمليات التنقيب عن الغاز،في المناطق البحرية المتنازع عليها بين تركيا وكل من اليونان وقبرص(عبد العزيز و صولي، 2020).

لقد حققت الاتفاقية البحرية التركية الليبية مكاسب جيوسياسية هامة، حيث اصبحت تركيا تتمتع بمجال بحري واسع، متجاوزة الواقع السابق الذي يحصر مجالها البحري في نطاق ضيق، سواء في المتوسط او بحر ايجة، بسبب الجزر اليونانية المنتشرة قبالة السواحل التركية، فاصبح لتركيا منطقة اقتصادية خالصة في شرق المتوسط كنتيجة لهذه الاتفاقية بين تركيا وليبيا، كما تمكنت تركيا من ابرام صفقات توريد الاسلحة لدولة ليبيا ومنها الصفقة المبرمة في جويلية 2022 مع حكومة الوفاق، تسلم بموجبها تركيا 8 طائرات مسيرة من طراز

.Bayraktar TB-2، ويواجه التواجد التركي في ليبيا تحديات كبيرة، فالقوى الغربية ترى بان السلوك التركي مخالف لقرار مجلس الامن رقم 2011/1970 القاضي بحضر توريد الاسلحة لليبيا (S/RES/1970، 2011).

على الرغم من ربط بعض الباحثين التعاون التركي الليبي بخلفية التوجه الإخواني لحكومة الوفاق، الا ان التوترات في شرق المتوسط حول مصادر الطاقة هي الدافع الرئيسي لهذا التعاون الثنائي، حيث تسعى الى ايجاد مبرر قانوني لتواجدها في مناطق يعتبرها امتداد طبيعي لها، في حيث يرى الخصوم الاقليميين عكس ذلك.

➢-**التدخل في ناغورنوكارباخ:** ان دور تركيا المتعاظم، وسعيها إلى بسط نفوذها في مناطق اهتمامها الاستراتيجي، ادى بها للتدخل في النزاع الأذري الأرميني حول مرتفعات كاراباخ. والذي يكتسب طبيعة خاصة وسياق تاريخي وحضاري متميز، فأذربيجان تقع في منطقة القوقاز، وهي احدى دوائر التاثير الاستراتيجي التركي ، فعمدت تركيا الى تقديم دعم عسكري مباشر، من اجل مساعدتها في استرجاع السيطرة على إقليم ناغورنو-كاراباخ، لقد تزامن الهجوم الأذري مع تفاقم تداعيات وباء كوفيد 19، حيث يرى نظام الرئيس الأذري إلهام علييف أنه يمكن تخفيف الضغوط الكبيرة الناجمة عن انهيار أسعار النفط والمشاكل الأخرى في الدولة، من خلال خوض هذه العملية العسكرية، إن هذا المنطق التكتيكي هو الذي دفع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى التدخّل في الصراع، كما جاء التدخل التركي في الصراع، في وقت تشهد فيه الولايات المتحدة تركيزا وانشغالا بالانتخابات الرئاسية، الى جانب انشغال روسيا بمكافحة وباء كوفيد 19-محلياً(يونغ، 2020).

يعكس تقديم الدعم العسكري التركي لاذربيجان في حربها ضد ارمينيا من اجل استرجاع اقليم ناغورنوكاراباخ، احدى صور التوجه التركي نحو عمق الاستراتيجي والحضاري. ولكن عبر اللجوء الى القوة العسكرية، وليس من خلال القوة الناعمة، حيث يرى الاتراك في هذا التدخل، فرصة لاسترجاع النفوذ التركي في منطقة القوقاز.

لقد اتاح التدخل التركي في الازمة الآذرية، كسب مساحة نفوذ جيوسياسي جديدة في الشرق، كانت مقتصرة على النفوذ الروسي والايراني سابقا، مما يمنحها ميزة تنافسية، في تعزيز تواصلها مع الجمهوريات التركمانية في القوقاز.

➢-**التدخل في الازمة الأوكرانية:** تعد تركيا من أحد أهم المستثمرين الاقتصاديين في أوكرانيا، حيث ارتفعت قيمة المبادلات التجارية بين الجانبين بنسبة 50 بالمئة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، حيث وصلت إلى قرابة 5 مليارات دولار، الى جانب وجود أكثر من 700 شركة تركية استثمارية تنشط في أوكرانيا، كما شهدت العلاقات الثنائية، تطورا كبيرا في المجال العسكري، وتعتبر اتفاقية التعاون في قطاع الدفاع، ومجال التقنيات العالية والطيران والصناعات الفضائية، التي وقعها الجانبان في فيفري 2022، والتى تمكن الشركة من زيادة القدرة الانتاجية الى 20 طائرة شهريا (aljazeera.net، 2022)، من احدث خطوات التنسيق العسكري والأمني بينهما، و قد ظهر أثر ذلك خلال الحرب الروسية الأوكرانية، من خلال استعمال أوكرانيا في مواجهتها للقوات الروسية، الطائرات بدون طيار تركية الصنع بيرقدار، و التي سبق و أن اعتبرتها روسيا، تهديدا

لأمنها القومي، ولأمن و استقرار المنطقة بشكل عام، نظرا للأداء الفعال والقدرات العالية التي تميزت بها، في أكثر من ميدان قتالي ضد حلفاء روسيا كما في سورية، وليبيا، وأذربيجان(عثمان، 2022).

يعد التدخل التركي في الحرب بين روسيا وأوكرانيا ضرورة حتمية لحماية المصالح الاقتصادية التركية، فتركيا لم تعلن مساندتها للموقف الأوكراني، بل ان الدعم العسكري التركي، هو وفاء تركي بالتزامات تعاقدية سابقة، وهو ما يفسر لعب تركيا لدور الوساطة لحل النزاع ديبلوماسيا، فتركيا تعتبر أوكرانيا شريكا استراتيجيا، ويتضح ذلك من خلال سعيها لجعل أوكرانيا قاعدة جديدة للإنتاج العسكري، وتأمل في تحقيق ذلك من خلال مصنعها المتواجد في أوكرانيا، مشيرا إلى أن العمل جار لإقامة منشأة بحثية ومركز إنتاج متقدم.

3-اتفاقيات التعاون العسكري و اقامة القواعد العسكرية:

➢**التعاون التركي القطري:** لقد تعدت علاقة البلدين، حدود التوافق حول القضايا العربية، كالازمة السورية واليمنية والليبية، تجسد ذلك بإبرام اتفاق استراتيجي، يتضمن تعاون عسكري في أفريل 2014، وهو الامر الذي منح تركيا تواجدا عسكريا هاما، في دولة لها مكانتها في المعادلة الطاقوية العالمية، وقد تعزز هذا التواجد بإنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر، تزامنت مع احتدام سنة 2017 (قدوري، 2021، صفحة 64)، والتي قام خلالها البرلمان التركي، بالموافقة على ارسال قوات عسكرية الى قطر، بلغ تعدادها 5000 جندي.

➢ **التعاون التركي الصومالي:** يعتبر رجب طيب أردوغان، أول رئيس تركي يزور الصومال في اوت 2011، حيث نالت تركيا من خلال هذه الزيارة، ثقة الصوماليين حكومة وشعبًا، بسبب مواقفها الإنسانية، و أنشطتها الإغاثية تجاه الصومال أثناء أزمة الجفاف. فالعلاقات بين البلدين لم تتوقف عند هذا الحد، بل أصبح الصومال ثاني دولة بعد قطر، تستضيف قاعدة عسكرية تركية على اراضيها (ROSSITER & CANNON, 2019)، كما تعتبر هذه القاعدة، الأولى من نوعها في إفريقيا، أُنشئت بموجب اتفاقية عسكرية تم إبرامها بين البلدين في ديسمبر 2012، و قد تم افتتاحها 2017(جمال، 2016)، عملت الحكومة التركية بموجب اتفاقية التعاون العسكري، على تدريب وتأهيل وحدات من قوات الجيش والشرطة الصومالية.

➢**التعاون التركي السوداني** : تم مع نهاية 2017 ابرام اتفاق بين تركيا والسودان، يتضمن تأجير ميناء و جزيرة سواكن السودانية لتركيا، بغرض اعادة تاهيلها وترميمها و ادارتها، بما في ذلك اقامة قاعدة عسكرية عليها(قدوري، 2021، صفحة 66)، لا تخلو هذه الخطوة من دلالاتها التاريخية، حيث تعتبر جزيرة سواكن تاريخيا، منطلقا للجيش العثماني في السيطرة على اليمن، والمنافذ البحرية لتلك المنطقة، خلال حكم السلطان سليم الاول سنة 1517.

يدخل الإتفاق العسكري التركي القطري ضمن سياسة عامة تنتهجها تركيا للتأثير على المستويين الإقليمي والدولي، يتجسد ذلك في إحتضانها لجماعة الأخوان المسلمين، الذي تعد قطر من ابرز قواعده الخلفية. في حين تعكس اتفاقية التعاون العسكري بين كل من السودان والصومال، طبيعة التنافس الجيوسياسي التركي الاماراتي، حول السيطرة على مضيق باب المندب، كممر إستراتيجي من و إلى البحر الأحمر، ومنه الى المتوسط عبر قناة

السويس، الى جانب التصورات الإقتصادية للقيادة التركية ، حول اهمية القرن الافريقي كمنطلق لتوسيع النفوذ التركي في القارة.

4-**التحشيد العسكري في شرق المتوسط:** جاء هذا التوجه ضد اليونان، بسبب الثروات الطاقوية المكتشفة في

المناطق البحرية المتنازع عليها. فقد ادى نهج تركيا المتشدد، في المطالبة بحقها من الثروة الطاقوية المكتشفة، بعد عملية المسح الجيولوجي الامريكي لعام 2010، التي اظهرت بان المنطقة البحرية لشرق المتوسط، تكتنز ثروة طاقوية هائلة من الغاز والبترول. الامر الذي ادى بتركيا الى التنقيب في المياه الاقليمية لجمهورية قبرص، حيث عززت تركيا وجودها العسكري بالمنطقة، وهو مايشكل عقبة امام نشاط المستثمرين في مجال الطاقة. لتتغير طبيعة العلاقات الثنائية بين كل من تركيا واليونان، فبدل ان تكون المعادلة ذو علاقة تعاون تحولت الى علاقة صراع، فهذا التحشيد العسكري التركي قابلته اليونان وقبرص بتحالف اقليمي يجمع كل من اليونان وقبرص ومصر والكيان الاسرائيلي لمجابهة السلوك التركي.

ان مجموع هذه التوجهات الاستراتيجية، للقيادة التركية القائمة على التعاون في المجال العسكري، من خلال مجموعة من الترتيبات الإقليمية و الثنائية، تجسد التوجه الجديد للاستراتيجية التركية، وفق مفاهيم مستعارة من النظريات الجيوبولتيكية، بحيث تجسد بناء وتوظيف القوة وفق تصورات القوة البرية لماكندر والقوة البحرية لماهان، والتي تهدف كليهما الى السيطرة على العالم من اجل تحقيق المصلحة القومية في نهاية المطاف، كما حققت هذه الاستراتيجية مكاسب على المستوى الداخلي، من خلال تمكن الرئيس أردوغان من التفوق على خصومه البارزين في صفوف المعارضة وفي مقدمتهم "تنظيم جماعة عبد الله غولن" الذي كان سابقا طرف في الائتلاف الحاكم، لتشهد تركيا تحالفات سياسية جديدة باسم تحالف الجمهور يضم الى جانب حزب العدالة والتنمية حزب الحركة القومية، كما تمكن اردوغان في هذه المرحلة من تغيير نظام الحكم من النظام البرلماني الى الرئاسي، من خلال طرح دستور جديد على الشعب للاستفتاء في افريل 2016، كما تم تحقيق قفزة اقتصادية بعد فترة الانكماش وركود الاقتصادي الذي عرفته تركيا خصوصا في الاشهر الثلاثة التي اعقبت محاولة الانقلاب الفاشل في اوت 2016.

خاتمة:

تخلص الدراسة الى ان موقع تركيا الجيوستراتيجي، كمركز لنقطة تقاطع حيوية، يمنحها فرصة لتطوير وتوجيه مسار التحول الاستراتيجي الخاص بها. وذلك من اجل تعزيز مكانتها، في المشهد الاقليمي والدولي، الذي يعرف تحولا في توزيع القوة بين فواعله الرئيسية، بهدف تحقيق فعالية اكبر على مستوى السياسة الخارجية، و الاستراتيجية القومية للأمن والدفاع، للخروج من مرحلة وصفت بالركود الإستراتيجي. لغياب مرتكزات فكرية، او اطر نظرية تقوم عليها، عدا مبادئ النهج الكمالي، الذي غيب طموح تركيا في التموقع الجيوسياسي لعقود من الزمن.

كما تم التوصل الى ان فهم اسباب التحول في الاستراتيجية التركية، يتم من خلال التعرف على قدراتها الكامنة التي حققت التفوق عندما تمت ترجمتها الى قوة حقيقة، فتركيا استغلت التغييرات التي شهدتها البيئة الاقليمية والدولية، من اجل إعادة تشكيل صورتها، كإحدى القوى الاقليمية الصاعدة. مستفيدة في ذلك بقدر كبير، من تحديث قدراتها العسكرية، الذي كان تردد السياسات الغربية وتذبذبها في التعامل مع تركيا، احد اهم اسباب اعتمادها الذاتي في هذا المجال وتطويره وتوظيفه ميدانيا. لتحقق تركيا بعد ذلك تطلعاتها الاستراتيجية، في اعادة التموضع في مناطق النفوذ العثماني السابق، وفق تصور بنائي يقوم على توظيف الهوية الاسلامية، القائمة على خلفية المرتكزات الفكرية للعثمانية الجديدة، بدل القومية التركية. مستغلة الفراغ الذي خلفه التراجع الامريكي من جهة، وما حققته من فائض القوة في المجال العسكري من جهة ثانية.

وقد اهلها ذلك للعب ادوار اقليمية ودولية بارزة، كما مكنها من تغيير مقاربتها، في التعاطي مع الاحداث، من المقاربة السلبية الى اعتماد مقاربة تدخلية، لإدارة شؤون المنطقة. و ذلك لأجل تحقيق نفوذها، في ظل التنافس الجيوسياسي مع القوى التقليدية، و القوى الاقليمية الصاعدة، من منظور براغماتي في اتخاذ القرارات لتحقيق المصالح القومية.

. قائمة المراجع:

اولا– المراجع باللغة العربية:

- ابراهيم البيومي غانم. (2009). الاستراتيجية التركية والعثمانية الجديدة. تاريخ الاسترداد 17 04, 2022، من موقع إيلاف: https://elaph.com/Web/NewsPapers/2009/10/490689.html
- أحمد داود أوغلو. (2010). العمق الإستراتيجي – موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- إسماعيل جمال. (2016). القدس العربي. تاريخ الاسترداد 20 05, 2022، من www.alquds.co.uk: https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF
- الصادق الفقيه. (2010). مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ الاسترداد 16 01, 2022، من studies.aljazeera.net: https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2010/201172205428515191.html
- إيمان دني. (2014). الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
- بن صايم بونوار. (2020). المدخل للعلاقات الدولية. تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- جلال يحي، و محمد نصر مهنا. (1981). مشكلة قبرص. الاسكندرية، مصر: دار المعارف.

- حسن الشاغل. (2021). كيف تغيرت تركيا خلال خمسة سنوات– تطوير الصناعات العسكرية التركية بين 2014–202. اسطنبول: مركز الأناظول لدراسات الشرق الأدنى.
- حسين لطيف قدوري. (2021). تأثير العامل الجيوسياسي على الإستراتيجية التركية حيال المشرق العربي 2002–2020 (رسالة ماجستير). عمان، كلية الآداب، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
- سيار الجميل. (2015). العثمانية الجديدة: القطيعة مع التاريخ الموازي بين العرب والأتراك. بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عبد الله فلاح، و عودة العضالية. (2011). التنافس الدولي في اسيا الوسطى (رسالة ماجستير). عمان، كلية الآداب، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
- عماد قدورة. (2021). السياسة الخارجية التركية – الإتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة. بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.
- عماد يوسف. (2015). تركيا إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة– مقاربة جيوبوليتيكية. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- فهمي هويدي. (2009). يومية الشروق المصرية. تاريخ الاسترداد 09 02, 2022، من www.kachaf.com: https://www.kachaf.com/wiki.php?n=5edf6ee45809e830e87c2f1f
- لزهر عبد العزيز، و خالد صولي. (2020). التدخل التركي في الأزمة الليبية و أثره على مشروع بناء الدولة بعد 2011. مجلة الحقوق و الحريات، 08(03)، الصفحات 80–95.
- مايكل يونغ. (2020). ديوان. تاريخ الاسترداد 07 04, 2022، من carnegie-mec.org: https://carnegie-mec.org/diwan/83236
- محمد أبومازن. (2018). مابعد الإسلام السياسي–مرحلة جديدة أم أوهام إيديولوجية. عمان، الاردن: مؤسسة فريدريش ايبرت.
- محمود عثمان. (2022). وكالة الأناضول. تاريخ الاسترداد 11 05, 2022، من www.aa.com.tr: https://www.aa.com.tr/ar/
- محي الدين اتامان. (01 03, 2018). إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية. مجلة رؤية تركية، 07(01)، 09–27.
- نور الدين محمد. (1997). تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات. بيروت، لبنان: رياض الريس للكتب والنشر.

ثانيا – المراجع باللغة الاجنبية:

- Ataç, A. (2018). Pax Ottomanica No More! The “Peace” Discourse in Turkish Foreign Policy in the Post-Davutoğlu Era and the Prolonged Syrian

Crisis: Pax Ottomanica No More! *Digest of Middle East Studies, 28*(01), 48-69.

- Ataman, M. (2000, 05). Özalizm: Türkiye'de Yeniden Yapılanma Teşebbüsü. *Liberal Düşünce Dergis, 05*(19), 53-63.
- béraud-sudreau, l., da silva, d., kuimova, a., & wezeman, p. (2020). *EMERGING SUPPLIERS IN THE GLOBAL ARMS TRADE.* Sweden: SIPRI Insights on Peace and Security.
- Danforth, N. (2020). *waron the rocks*. Consulté le 03 23, 2022, sur warontherocks.com: https://warontherocks.com/2020/05/the-nonsense-of-neo-ottomanism/
- DANFORTH, N. (2020, 05 29). *warontherocks*. Consulté le 04 23, 2022, sur https://warontherocks.com/: https://warontherocks.com/2020/05/the-nonsense-of-neo-ottomanism/
- Devrim, S. (2013). *katalog.istanbul*. Consulté le 01 17, 2022, sur http://katalog.istanbul.edu.tr/client/tr_TR/default_tr: http://katalog.istanbul.edu.tr/client/tr_TR/default_tr/search/results?qu=T%C3%BCrkiye&qu=--&qu=Siyaset+ve+y%C3%B6netim&qu=--&qu=2002-&te=&ps=300
- ROSSITER, A., & CANNON, B. (2019). Re-examining the "Base": The Political and Security Dimensions of Turkey's Military Presence in Somalia. *Insight Turkey*, *21*(01), 167-188.
- Sarfati, Y. (2019, 03). *bakerinstitute*. Consulté le 05 09, 2022, sur https://www.bakerinstitute.org: https://www.bakerinstitute.org/media/files/files/c873dd82/cme-pub-luce-sarfati-031119.pdf